

### ( ٣ ) القضية الفلسطينية دوليا

الإسرائيلي ، وأن إيران تدعو ، لهذا السبب ، إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بأكبر سرعة ممكنة . كذلك ترددت أنباء صحفية أثناء الزيارة أن الشاه حذر الرئيس نيكسون من التأثيرات السلبية لاستمرار النزاع على حاله على الانظمة العربية الموالية للغرب ، وقد تم ترويج هذا الاتجاه في السياسة السعودية بتصريح ادلى به الملك فيصل إلى التلفزيون الأمريكي في أواخر آب أشار فيه إلى أن استمرار الولايات المتحدة في تأييدها لإسرائيل سيجعل من الصعب على السعودية رفع انتاجها من البترول لتزويد أمريكا بحاجاتها النفطية كما سيؤثر سلبا على العلاقات الودية بين البلدين . وعاد فيصل إلى طرح الموضوع نفسه في مقابلة أجرتها مجلة « نيوزويك » الأمريكية الاسبوعية ( في أوائل ايلول ) حيث ربط بوضوح تام بين تدخل أمريكا للضغط على إسرائيل كي تستجيب لعروض السلام في المنطقة وبين زيادة انتاج النفط بما يتلاءم مع مصالح الدول المستهلكة . طالب الملك فيصل « بتوفير المناخ السياسي اللائم الذي عكسته أزمة الشرق الأوسط » و « بتوقف الولايات المتحدة عن التحيز لإسرائيل وعن إمدادها بالمساعدات غير المحدودة » قبل اعطاء موافقته على تنفيذ مشاريع زيادة انتاج النفط السعودي ، وذلك لان الموقف الأمريكي جعل إسرائيل ترفض السلام ، وعلى حكومة الولايات المتحدة تحمل مسؤولياتها في « تصحيح هذا الوضع » في المنطقة ، على حد قوله . وبالإضافة إلى ذلك دعا فيصل إلى التعاون التام مع إيران من أجل « تحقيق الاستقرار في الخليج » .

أما ردود الفعل الأمريكية على هذا الاتجاه في السياسة السعودية فكانت ذات طابع مزدوج : تصريحات وتحركات ذات طابع تطميني للجانب العربي وتصريحات أخرى مطمئنة لإسرائيل تتطوي على تعديلات مبطنة للدول العربية المنتجة للنفط . وكانت اهم التطورات بالنسبة للشق الاول : ( ١ ) تحرك عدد من شركات البترول الكبرى باتجاه دعوة السلطات الأمريكية « لتوثيق علاقاتها مع العرب » والعمل بشكل افضل مع حكوماتهم على أساس المصالح الحيوية المشتركة للطرفين . فقد وجهت شركة ستاندرد اويل أوف كاليفورنيا رسالة

لا شك ان أهم تفاعل دولي تواجهه القضية الفلسطينية في الفترة الراهنة يكمن في الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وتلخصت هذه الجهود في ابتعاد السعودية التدريجي عن موقفها التقليدي القائل بضرورة فصل كل ما يتعلق بالبترول عن المشاكل السياسية الكبيرة والصغيرة في المنطقة والتعامل معه كسلعة تجارية لا أكثر ، وفي التهديد المتزايد باستخدام الحد من انتاج النفط كسلاح سياسي لحل الولايات المتحدة على التدخل لدى إسرائيل بما يجعل الأخيرة تقبل بالتسوية السياسية للنزاع في المنطقة . وقد بدأ هذا التحول في الموقف السعودي بالظهور إلى العلن في الربيع الماضي عندما أبلغ زكي اليماني ( وزير النفط ) ولیم روجرز بأنه سيتعذر على السعودية رفع انتاج نفطها بما يتناسب مع حاجات الدول المستهلكة في المستقبل ، وخاصة حاجات الولايات المتحدة نفسها ، وبما يتناسب مع الخطوات اللازمة لتجنب هذه الدول أزمة حادة في توفر الطاقة ، هذا ما لم تساعد الحكومة الأمريكية بشكل جدي في حل النزاع العربي الإسرائيلي . وبالإضافة إلى التخوف من التأثيرات السلبية التي يتركها استمرار النزاع على الانظمة العربية عامة ، يبدو أن السبب الآخر الكامن خلف هذا التحول في الموقف السعودي هو الإخراج الذي واجهه الملك فيصل أمام الرئيس السادات بعد انتهاء الوجود السوفياتي في مصر . إذ يبدو ان الملك كان قد تعهد بتدخل أمريكي يجعل إسرائيل أكثر تقبلا لتسوية النزاع وفقا للتفسير العربي لقرار مجلس الأمن وذلك بعد قيام الرئيس السادات بإخراج الخبراء السوفيات من البلاد . وبما ان الأمل بهذا التدخل لم يتحقق ، ولا حتى بشكل جزئي جدا ، وجد الملك نفسه مضطرا للتهديد بصورة مباشرة بسلاح النفط من أجل الضغط على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة . وتقدم شاه إيران لتأكيد الموقف السعودي وتعزيزه وذلك أثناء زيارته الأخيرة إلى واشنطن ، حيث أعلن ، في أواخر شهر تموز ، في مقابلة تلفزيونية ان الدول العربية المنتجة للنفط ، وعلى رأسها السعودية ، قد تستخدم البترول كسلاح سياسي في النزاع العربي ،